

مادة دراسات نقدية ٢

إعداد الباحث

م. علي الشهري



التكليف الرابع

نقد دراسة بعنوان

واقع الشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك (رسالة ماجستير غير منشورة)

المؤلف	الشهري، شيخة فضل محمد
عنوان الدراسة	واقع الشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك
نوع الدراسة	ماجستير
السنة	٢٠١٧
توثيق الدراسة	الشهري، شيخة فضل محمد. (٢٠١٧). واقع الشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة تبوك، تبوك.

تناولت الدراسة المشكلة البحثية بعمق ووضوح حيث تتعلق بمفهوم الشفافية الإدارية وأثرها في تحسين جودة الأداء في المؤسسات التعليمية، مع التركيز على الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك. وقد تحددت أبعاد المشكلة البحثية، ونطاقها الزمني من خلال الإشارة إلى تطبيقها في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ، مما يعكس اهتماماً زمنياً محدداً، كما تستهدف الدراسة بشكل واضح منسوبي الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، مما يوضح تركيزها على الفئة المعنية بالموضوع. وتتسم المشكلة كذلك بجوانب إيجابية عديدة، منها وضوح المشكلة المحددة من خلال السؤال الرئيس، الذي يركز على "واقع الشفافية الإدارية"، إضافة إلى ذلك تفرعت المشكلة إلى أسئلة فرعية تعكس الأبعاد المختلفة للشفافية الإدارية، مثل اللوائح والأنظمة والاتصال الإداري، مما يسهل تحليل الواقع من جوانب متعددة.

- هل تم تحديد الأهداف بكل دقة، أم كان هناك لبس وغموض

تم تحديد الأهداف في الدراسة بشكل واضح ودقيق، حيث تتماشى مع المشكلة البحثية وتظهر تركيزاً على الجوانب الأساسية للشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، فالأهداف الثلاثة المحددة تتضمن الكشف عن درجة تطبيق الشفافية الإدارية، الوقوف على معوقات التطبيق، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، يمكن القول إن عدد الأهداف يتناسب مع الأسئلة والفرضيات المطروحة، حيث أن كل هدف يرتبط مباشرة بسؤال رئيسي أو فرعي، مما يسهل تحقيقها من خلال تصميم البحث، على سبيل المثال، يتعلق الهدف الأول بالكشف عن درجة تطبيق الشفافية الإدارية، وهو متصل مباشرة بالسؤال الأول من الأسئلة الفرعية، كذلك لا يظهر في الأهداف أي لبس أو غموض؛ فكل هدف واضح في معناه ومجاله، مما يسهل فهم المقصود بها، كما أن الصياغة المباشرة للأهداف تعزز من وضوح الدراسة بشكل عام، مما يسهل عملية تحقيق الأهداف.

- ترتيب الأهداف وتناسقها مع باقي الإجراءات البحثية:

تبدو الأهداف مرتبة ومتسقة مع باقي الإجراءات البحثية، فكل هدف محدد من الأهداف الثلاثة ينسجم مع الأسئلة البحثية، مما يسهل تحقيق النتائج المرجوة، وهذا الترتيب يساهم في بناء هيكلية منهجية واضحة، حيث تتوافق الأهداف مع الأساليب المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها، مما يعزز من مصداقية الدراسة.

- قابلية قياس الأهداف:

الأهداف التي تم تحديدها قابلة للقياس، مما يسهل تقييم النتائج النهائية، على سبيل المثال، يمكن قياس درجة تطبيق الشفافية الإدارية من خلال استبيانات أو أدوات قياس محددة، كما يمكن قياس معوقات التطبيق من خلال تحليل الردود التي يقدمها أفراد العينة، وتعزز هذه القابلية للقياس من إمكانية تحقيق نتائج موضوعية وقابلة للتحليل.

- توافق الأهداف مع مشكلة الدراسة:

من خلال مرجعتنا للأهداف وربطها مع المشكلة نجد أنها تتوافق معها بشكل مباشر، حيث ترتبط الأهداف بكيفية معالجة القضايا المتعلقة بالشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، وتوضح كيف تسعى الدراسة إلى فهم واقع الشفافية الإدارية، وتحديد معوقاتهما، وتحليل الفروق في الاستجابات وفق متغيرات مختلفة، وهذا الارتباط المباشر يعكس أهمية الأهداف في توجيه الدراسة نحو تحقيق النتائج المطلوبة.

بشكل عام، يمكن ملاحظة أن أهداف الدراسة تعاني من بعض الثغرات التي قد تؤثر على دقتها ووضوحها، فيما يتعلق بالتحديد، كان من الممكن أن تكون الأهداف أكثر دقة ومحددة بشكل يسمح بتوضيح المخرجات المتوقعة بوضوح أكبر، على سبيل المثال، بدلاً من القول "الكشف عن درجة تطبيق الشفافية الإدارية"، كان يمكن تحديد الأدوات أو المؤشرات التي ستستخدم لقياس هذه الدرجة، مثل تقييم مستوى المشاركة في اتخاذ القرار أو مدى وضوح الإجراءات الإدارية، وبالرغم من أن القياس كان جزءاً من الأهداف، إلا أن بعض الأهداف تحتاج إلى تعريف أكثر دقة لطريقة القياس. فمثلاً، عند الإشارة إلى معوقات الشفافية الإدارية، كان من الممكن تقديم قائمة محددة من المعوقات المحتملة التي سيتم قياسها، مثل التعقيدات الإدارية أو غياب أنظمة المساءلة.

- هل تمت صياغة الفرضيات بأسلوب دقيق وواضح دون لبس وتتماشى مع جميع أجزاء الدراسة؟
من خلال مراجعة الرسالة العلمية والتركيز على الفصل الأول منها يُلاحظ أنه لم يتم ذكر فرضيات الدراسة بشكل صريح ، مما يمثل نقصاً كبيراً في هيكلية الدراسة، ومن الممكن أن يُعتبر عدم وجود فرضيات مؤشراً على التركيز على طرح أسئلة بحثية شاملة، مما قد يسمح بمرونة أكبر في استكشاف الموضوع، ومع ذلك فإن هذا النقص يمثل أيضاً نقطة ضعف ملحوظة، حيث أن الفرضيات في أي دراسة علمية لها أهمية بالغة في توجيه البحث وتحديد العلاقات بين المتغيرات، إذ أنها تقدم إطاراً محدداً يمكن للباحث من خلاله اختبار وتفسير البيانات بشكل دقيق، ولذلك فعلى الرغم من أن الأسئلة البحثية قد تتيح مجالاً أوسع للتحليل، إلا أن غياب الفرضيات يعني أن الدراسة تقتصر إلى العمق والتركيز المطلوبين لاختبار العلاقات المحتملة، مما قد يؤثر على تنظيم تحليل النتائج وموثوقيتها لذا كان من الأفضل إدراج فرضيات واضحة ودقيقة ترتبط بالأهداف والأسئلة المطروحة لتعزيز فعالية البحث وشموليته.

- هل تم تحديد المتغيرات البحثية المستقلة والتابعة بدقة؟

يعد تحديد المتغيرات البحثية المستقلة والتابعة بدقة من العناصر الأساسية التي يتم مراعاتها عند تصميم أي دراسة بحثية، حيث يساهم في فهم اتجاهات الدراسة ومدى تأثير كل متغير على الآخر، ولكن هذه الدراسة يُلاحظ تركيز الباحثة على تناول الشفافية الإدارية كمفهوم رئيسي مما يعد مؤشراً على وجود فهم عام للمتغيرات المعنية، إذ يُظهر التركيز على مجالات مثل اللوائح والأنظمة، والاتصال الإداري، وإجراءات العمل نية الباحثة في استكشاف العلاقة بين هذه المجالات ومفهوم الشفافية.

ولكن على الرغم من ذلك فتصميم المتغيرات وهيكلها لم يحدد بشكل واضح أو دقيق، مما يحجب القدرة على فهم العلاقات بين عناصر البحث، ويضعف الترابط بين الفرضيات والنتائج، كما يؤدي إلى صعوبة ربط الدراسة بالدراسات السابقة، ويقلل من قدرة القارئ على متابعة التحليل أو اختبار النتائج بشكل منهجي، لذا كان من الضروري أن يتم تضمين المتغيرات بوضوح لضمان اكتمال البحث وصحة استنتاجاته.

- هل جاء تعريف مصطلحات أو مفاهيم الدراسة بالدقة المطلوبة من الجانب العلمي، وبما يسير في نفس اتجاهات البحث، أم حدث غير ذلك؟

جاءت التعريفات والمفاهيم الواردة في الدراسة بدقة علمية وانسجام مع اتجاهات البحث وأهدافه، فقد تناولت الباحثة مفهوم الشفافية الإدارية بشكل شامل، سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية، وعرفت أنها وضوح الإجراءات والقرارات والمعلومات في الإدارة، مما يجعلها متاحة للأطراف ذات الصلة، هذا التعريف ينسجم مع هدف الدراسة في فحص واقع الشفافية في إدارة التعليم بمنطقة تبوك، كذلك استعرضت الدراسة الشفافية من زوايا متعددة، مثل تسهيل الوصول إلى المعلومات، المساءلة، وتعزيز الثقة في العمل الإداري، كما تم الربط بين الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد، مما يعزز من توافق المفاهيم مع الإطار النظري للبحث، كذلك اعتمدت الدراسة على مصادر متعددة، مثل الدراسات السابقة والتقارير المحلية والدولية، مما يضيف مصداقية إلى المفاهيم المستخدمة، وقدمت الباحثة أيضاً تعريفاً إجرائياً للشفافية الإدارية يربط بين النظرية والتطبيق في سياق إدارة التعليم بمنطقة تبوك، مما يضيف وضوحاً وتحديداً أكثر للمفاهيم ويعزز من دقة الدراسة، وبناءً على ذلك يمكن القول بأن التعريفات المستخدمة في الدراسة تتمتع بالدقة العلمية المطلوبة وتتسجم تماماً مع أهداف البحث واتجاهاته.

وبالرغم من ذلك أرى من وجهة نظري أن الباحثة قد تكون استفاضت في استعراض بعض المفاهيم بطريقة تفصيلية تتجاوز الحاجة العملية للبحث، فقد يكون من المفيد أحياناً تقديم تعريفات أكثر إيجازاً تركز بشكل أكبر على الجوانب التي ترتبط مباشرة بموضوع الدراسة، مما يساعد على تبسيط المفاهيم للقراء وتوجيه الاهتمام نحو الهدف البحثي الأساسي، أيضاً رغم التوسع الجيد في المفاهيم، يمكن أن يكون هناك حاجة أكبر لتحديد بعض المصطلحات الإجرائية بشكل أكثر دقة في سياق البحث الميداني، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى توضيح أفضل للمصطلحات المتداخلة وتجنب أي لبس قد يحدث عند تفسير النتائج.

الشهري، شيخة فضل محمد. (٢٠١٧). واقع الشفافية الإدارية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة تبوك، تبوك.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكرا لكم

